

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثلاثمائة وسبعة وثلاثين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الأربعاء، ١١ شباط/فبراير ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٥

الرئيس: السيد خورخيه لوموناكو (المكسيك)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-08381(A)



* 1 6 0 8 3 8 1 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٣٣٧ لمؤتمر نزع السلاح.

لعلكم تتذكرون أنني أبلغتكم بالأمس بطلب تلقته الأمانة للسماح للسفير إستيفان غيارماتي، رئيس مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، بأن يخاطب مؤتمر نزع السلاح اليوم. وبعد إذنكم، أود أن أعطي الكلمة الآن للسفير غيارماتي.

السيد غيارماتي (رئيس مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): إذا كان لي أن أبدأ بملاحظة شخصية، فاسمحوا لي أن أقول إنني سعيد جدا بالعودة إلى هذه القاعة. لقد حضرت هنا مرات عديدة بوصفي ممثل هنغاريا ولدي بعض الذكريات الجميلة جدا. وأنا متقدم في السن إلى درجة أنني أتذكر أننا عملنا جاهدين هنا قبل ٢٠ عاما من الآن، ويسعدني أن أرى أن هذا العمل لا يزال متواصلا.

والآن أنا حاضر هنا بصفة أخرى: بوصفي رئيسا للمجلس الاستشاري للأمن العام بشأن مسائل نزع السلاح، وبوجه خاص، بوصفي رئيس مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وقد طلبت من الرئيس أن يمنحني هذه الفرصة لأعرض عليكم الحالة الصعبة جدا التي يواجهها المعهد حاليا، ولكن أيضا لأعرض المساعدة لإيجاد مخرج من هذا الوضع من أجل الإبقاء على المعهد خلال فترة السنوات الخمس والثلاثين المقبلة.

ولا يحتاج المعهد إلى تعريف بالنسبة لأوساط نزع السلاح الحاضرة في هذه القاعة. فقد قررت الدول الأعضاء عندما أنشأت المعهد أن يكون مقره في جنيف من أجل دعم الهيئة السلف لمؤتمر نزع السلاح. ويعقد المعهد اجتماعات وأفرقة خبراء وحلقات عمل بشأن البنود المدرجة على جدول أعمال المؤتمر. وهو يقدم المشورة والدعم إلى رؤساء المؤتمر وإلى مجموعاته والدول الأعضاء فيه الذين يتطلعون إلى المضى قدما بالمبادرات التي تُطَلَق في إطار هذه الهيئة. وقد قدّم المعهد إسهامات كبيرة لإخراج المؤتمر من حالة الجمود التي بلغها، من بينها إسهامات على مدوّنته المعنونة "Disarmament Insight"، وكذلك في الكتب والورقات التي يعدها بشأن بنود محددة من جدول الأعمال، مثل المواد الانشطارية. ويساعد المؤتمر المتعلق بالفضاء الذي ينظمه المعهد سنويا على الحفاظ على حيوية واستمرارية الحوار بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. واستنادا إلى التعقيبات التي تلقيناها، ليس هناك أي شك - أي شك إطلاقا - في أن الدول الأعضاء تقدّر الإسهام الذي يقدمه المعهد إلى دوائر نزع السلاح من خلال أعماله المفيدة والعملية والمستندة إلى وقائع في مجال السياسات. ولكنني أشعر بكثير من الحزن لأنه يجب عليّ أن أبلغكم بأن المعهد اليوم في خضم أزمة خطيرة. وإذا لم تتمكنوا من إيجاد حلول لأكثر المسائل أهمية، فإننا قد نخسر المعهد إلى الأبد.

ولعلكم تتذكرون أن المعهد قد واجه أوضاعا صعبة من قبل، منذ عقود من الزمن في حقيقة الأمر. ويمكنكم بطبيعة الحال أن تتساءلوا لماذا الآن؟ لماذا نعتقد أن المعهد أصبح يواجه وضعاً أكثر صعوبة - بل أزمة وجودية - اليوم، على عكس الأزمات التي مرّ بها في السنوات

السابقة، والتي تمكّن المعهد من التغلب عليها بفضل موظفيه ومديره ذوي المقدرة العالية؟ لماذا نحن في أزمة الآن؟

هناك مسألتان هامتان إلى حد كبير توضحان سبب اختلاف هذه الأزمة عن الأزمات السابقة. والمسألة لا تتعلق بالعمل الذي يقوم به المعهد. فالمعهد يعمل بشكل جيد وتعترف الدول الأعضاء بذلك بالكلمات وأيضاً - عندما أنتقل بعد لحظة إلى الوضع المالي للمعهد - سترون أنه على مر السنين لم تمرّ على المعهد سنة واحدة لم يتمكّن فيها من جمع ما يكفيه من المساهمات المالية، أساساً من الدول الأعضاء، لكي يواصل عمله الممتاز بشأن مشاريع متنوعة. ومع ذلك، هناك شيء واحد، وهو تغير إيجابي في رأيي، بوجه عام، ولكنه يؤثر على المعهد إلى درجة أنه قد لا يتمكّن من البقاء. وهذا التطور الجديد يُسمّى أوموجا. لقد سمعتم جميعاً الكلمة؛ وهي كلمة جميلة جداً. وهذا نظام جيد جداً في رأيي لتسيير مؤسسات الأمم المتحدة، وهو مصمّم لمعالجة الشؤون المالية والموارد البشرية والمسائل الإدارية للكيانات الممولة من الميزانية العادية، ولكن المعهد لا يُموّل أساساً من الميزانية العادية. ولذلك، لن يتمكن المعهد من مواجهة التحديات التي يثيرها نظام أوموجا. وهذا لا يعني ضمناً أن نظام أوموجا ليس جيداً، وإنما هو غير مناسب للمعهد، لأن المعهد مختلفٌ.

والمسألة الثانية هي تفصيلية، ولكنها تفصيلية هامة جداً: وهي متعلقة بكيفية تعيين المعهد لموظفين باحثين. وكما تعلمون، يختلف الموظفون الباحثون عن موظفي المؤسسة. إذ يجري تعيين الباحثين باستخدام الأموال المرصودة للمشاريع ويجري توظيفهم لمدة المشاريع المعنية. وحتى الآن، كان يجري تعيين هؤلاء الباحثين بموجب ما يُعرف باسم 'خطابات تعيين' يُصدرها مدير المعهد. وكانت هذه الطريقة شائعة جداً لتعيين موظفين مؤقتين ولكنها أصبحت غير راجحة هذه الأيام. وحسب علمي، لا تتبّع هذه الطريقة أية جهة داخل منظومة الأمم المتحدة باستثناء المعهد. والأهم من ذلك أن هذه الطريقة تثير حالة من اللبس فيما يتعلق بالضرائب المفروضة على الباحثين ويجب معالجة هذه المسألة.

والآن، ما هي المشاكل؟ قد تتوقعون أن أبدأ بالمشاكل المالية، ولكني سأبدأ بالموظفين: وذلك لسببين. السبب الأول هو أن كل ما لدى المعهد هو موظفوه. وقد حرص الموظفون على استخدام الأموال التي يحصل عليها المعهد أفضل استخدام ممكن. والموظفون على قدر كبير من الكفاءة ومن الولاء، وأعتقد أنه يجب أن نبذل قصارى جهدنا للإبقاء على مستوى الموظفين كما هو. ويندرج موظفو المعهد ضمن فئتين. فلدى المعهد موظفو المؤسسة، وهم ضروريون لتشغيل المعهد ويتمثلون في: المدير، والأمين، وموظف الشؤون المالية، ونائب المدير، وموظف الشؤون الإدارية؛ ولدى المعهد موظفون باحثون. ويجب أن يعمل الموظفون المنتسبون للمؤسسة بموجب عقود عادية من عقود الأمم المتحدة. وهذا لا يعني أن جميع مرتباتهم يجب أن تُدفع من الميزانية العادية، ولكن يجب أن يكونوا من موظفي الأمم المتحدة وأن تموّل مرتباتهم من الميزانية العادية أو من التبرعات. أما موظفو المشاريع فيجب أن يكون التعاقد معهم على أساس

المشاريع التي يديرها المعهد، ويجري التعاقد معهم فعلا على هذا الأساس. ولا تثير ميزانية المشاريع والأنشطة أية مشكلة. وكما قلت، لقد استطعنا، بفضل مساعدة العديد منكم الجالسين في هذه القاعة ومساعدة حكوماتنا، جمع ما يكفي من الأموال. وبطبيعة الحال، يمكن أن يستفيد المعهد من المزيد من الأموال لإطلاق المزيد من المشاريع، ولكن ذلك يتوقف على الطلب وقد ظل الطلب عاليا. ولو ازداد الطلب في المستقبل القريب، سنحصل على المزيد من الأموال. ولذلك، نحن لا نواجه مشاكل محددة، إلا فيما يتعلق بالوضع الإداري والقانوني للباحثين كما ذكرت من قبل.

والمشكلة الحقيقية هي الميزانية المؤسسية أو التشغيلية. فالموظفون الذين لا يشاركون بصورة مباشرة في البحوث لا يتقاضون مرتباتهم مباشرة من الأموال الواردة لتمويل المشاريع. ويجب دفع مرتباتهم من موارد أخرى. وهناك ثلاثة وسائل أو مصادر للقيام بذلك. ويتمثل أحدها في زيادة الإعانة المقدمة من ميزانية الأمم المتحدة - وأنا أفهم، بطبيعة الحال، الوضع المالي للأمم المتحدة - ولكن، كمثال بسيط، يجب أن أقول لكم إنه عندما أنشئ المعهد كانت الإعانة تغطي تكاليف ثلاثة موظفين منتسبين للمؤسسة. أما اليوم، فهي لا تغطي حتى تكاليف المدير؛ وهذا يمثل انخفاضا هائلا.

أما الوسيلة الثانية فهي من النفقات العامة للمشاريع. وبالطبع، هذا مصدر، أقل موثوقية وأقل قابلية للتنبؤ، لا سيما وأن الجهات المانحة أصبحت أقل استعدادا لدفع النفقات العامة. ومن المفهوم أن الجهات المانحة، من ناحيتها، تريد أن تدفع من أجل المشاريع، ولكني أعتقد أننا نحن الجهات المانحة ينبغي أن نفهم أنه يجب تغطية التكاليف المؤسسية. فلا يمكنك إدارة مشروع إذا كنت لا تستطيع أن تسدد فاتورة الكهرباء أو مرتب المدير.

والوسيلة الثالثة هي التبرعات. ويحصل المعهد على تبرعات - أو ما يسمى بالمساهمات غير المخصصة التي يمكن إنفاقها على مرتبات الموظفين المنتسبين للمؤسسة - ولكنها غير كافية. وتلك هي المصادر الثلاثة المتاحة للتمويل. وسيتعين علينا أن نجد حلا متوازنا يجمع بين الموارد الثلاثة المتمثلة في التبرعات والمساهمات المخصصة والنفقات العامة لتغطية تكاليف موظفي المؤسسة وهم أربعة أو خمسة موظفين كما ذكرت.

وإلا فإننا سنخسر الكثير. فإذا اندثر المعهد - ويجب أن أؤكد أن هذا الخطر حقيقي بحلول تاريخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر مع تطبيق نظام أوموجا - ولم تتمكنوا من إيجاد حلول لهذه المسائل المعلقة، فلن يتمكن المعهد من القيام بعمله.

فماذا سنخسر؟ سنخسر بحوثا وتحليلات موضوعية متعلقة بالسياسات: وهي خبرة متاحة على عتبة بابكم هنا في قصر الأمم، إذا احتجتم إليها. وسنفقد الهيئة التحليلية الوحيدة في الأمم المتحدة التي تتابع المناقشات التي تدور في مؤتمر نزع السلاح وتقوم بإعداد تحليلات متصلة بالسياسات وتقدم دعماً لا يمكن أن يستعاض عنه بأي دعم تقدمه أي منظمة من

منظمات المجتمع المدني؛ كما يقدم دعماً على شكل خبرة دائمة لمؤتمر نزع السلاح، فيما يتعلق بالمناقشات والمفاوضات الموضوعية. وفي نهاية الأمر، أعتقد أن مؤتمر نزع السلاح سيكون الخاسر، ولكن أيضاً الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، ومعاهدة تجارة الأسلحة، وستخسر اللجنة الأولى أيضاً. وفي نهاية المطاف، أعتقد أن الدول الأعضاء ستخسر - فهي ستفوّت على نفسها هذه الفرصة التي يتيحها المعهد.

ولذلك أود أن أناشدكم أن تحرصوا على إطلاع حكوماتكم على المشاكل التي يواجهها المعهد وعلى أن تفهمها جيداً. وسنحتاج إلى الدعم من ناحيتين. أولاً وقبل كل شيء، بطبيعة الحال، سيكون أسلوب الدعم الأكثر بديهية هو زيادة التمويل، ولا سيما التمويل المؤسسي من خلال إحدى الوسائل الثلاث: المساهمات غير المخصصة، وزيادة النفقات العامة المخصصة للمشاريع، والدعم في إطار اللجنة الأولى - والأهم من ذلك في إطار اللجنة الخامسة - لزيادة الإعانة المالية المقدمة للمعهد. وأنا أعلم أن هذه مسألة دقيقة للغاية ولكنني أعتقد أنه يتعين علينا أن نعالجها؛ وإلا فإننا سنواجه تحدياً هائلاً في ١ تشرين الثاني/نوفمبر يتعلق باستمرار وجود المعهد.

ولعلكم تتذكرون أنه قبل سنتين من الآن، حشدت الدول الأعضاء جهودها خلال مبادرة إدارة التغيير لحماية المعهد بوصفه جزءاً مستقلاً من منظومة الأمم المتحدة. وقد حدث ذلك لأنكم اعترفتم بأن المساهمة القيمة التي يقدمها المعهد لعملكم كانت ستصبح مستحيلة لو لم يكن كيانا مستقلاً، وأنما ستكون مستحيلة أيضاً من خلال هيئة خارج نطاق منظومة الأمم المتحدة. ونحن نواجه الآن تحدياً مماثلاً، أو ربما أكثر خطورة. ولا يمكن أن يساعد على حل هذه المشكلة إلا الدول الأعضاء، وذلك، بطبيعة الحال، بدعم من مجلس أمناء المعهد، ومديره، وموظفيه، وكذلك الأمين العام، الذي أكد لي عندما تحدثت معه أنه سيبدل كل ما في وسعه للمساعدة على حل هذه المشاكل. ولكن، في نهاية المطاف، حتى الأمين العام يعتمد على الدول الأعضاء. إن المسألة بين أيديكم وأود أن أطلب منكم أن تساعدوا المعهد، لأننا عندما نساعد المعهد نساعد أنفسنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سعادة السفير غيارماتي، على هذه المعلومات المفيدة جداً وعلى المناشدة التي وجهتموها أماننا. هل يرغب أي وفد في أخذ الكلمة بشأن هذه المسألة؟ أعطي الكلمة الآن لسفير فرنسا.

السيد سيمون - ميشيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أود أن آخذ الكلمة لكي أعرب عن شكري للسفير غيارماتي على حضوره لإبلاغ مؤتمر نزع السلاح بالحالة في معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

وأعتقد أننا جميعاً هنا ملتزمون بأن يواصل المعهد عمله لخدمة الدوائر المعنية بنزع السلاح في جنيف وكذلك لخدمة مؤتمر نزع السلاح. ولأن مقعد فرنسا موجود إلى جوار مقعد فنلندا، بحكم الترتيب الأبجدي، فقط لا غير، أود الإشارة إلى أنه قبل ثلاث سنوات، تلقت

فنلندا، أثناء توليها رئاسة المؤتمر، مساعدة هائلة من المعهد في قيادة أعمال المؤتمر. واستمرت الرئاسة التي تلت فنلندا، بما فيها رئاسة بلدي، في هذا التقليد، وأود أن أكرر شكري للمعهد على مساهمته البالغة الأهمية والكبيرة للغاية، التي كانت أثنى ما يكون في ذلك الحين.

وأود أيضا أن أؤكد أن بلدي سيواصل تقديم الدعم للمعهد بالطبع، بما في ذلك على الصعيد المالي. وأخيرا، أود أن أذكر أعضاء المؤتمر بأننا في عام ٢٠١٥ وهو عام يقدم فيه، بحكم العادة، مشروع القرار المتعلق بالمعهد إلى اللجنة الأولى للجمعية العامة. ويمثل هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لإنشاء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

وقد جرت العادة على أن تقدم فرنسا مشروع القرار، وستكون هذه فرصة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة جميعا، وليس الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح فحسب، لتعزيز دعمها للمعهد، بما في ذلك مالياً، ولتوفير الدعم السياسي والمالي، سواء من خلال التبرعات أو من خلال المساهمة في الميزانية العادية للأمم المتحدة، لتمويل المعهد.

وأرى أن ذلك سيكون حدثاً مهماً. فإذا اتفقت الدول في ما بينها، ستكون تلك وسيلة للمساهمة في إيجاد حل للمشاكل المالية التي يواجهها المعهد، والتي تعتبر متواضعة مقارنة بالميزانيات المتعددة الأطراف التي نتحمل مسؤوليتها، وكذلك في تقديم الدعم إلى مؤسسة لا غنى عنها، في اعتقادي، فيما يتعلق بتعزيز إحراز التقدم في مجال نزع السلاح وتيسير عملنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير فرنسا على بيانه وأيضاً على دعم بلده لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. أعطي الكلمة الآن لسفيرة فنلندا.

السيدة كايرامو (فنلندا) (تكلمت بالإنكليزية): بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أعرب عن شكرنا وامتناننا لكم، سعادة السفير غيارماتي، على التزامكم الشخصي تجاه عمل المعهد ومناصرتكم الدؤوبة للعمل الذي يضطلع به. فهذه مسألة بالغة الأهمية. وكنت أنوي الإشارة إلى رئاسة مؤتمر نزع السلاح التي تولتها حكومة بلدي في عام ٢٠١٢، ولكنني سأمتنع عن ذلك، لأن زميلي من فرنسا سبقني في الإشارة إليها. إلا أنني أود أن أبرز مثله هذا النوع من التعاون، الذي وجدناه مفيداً للغاية. وأخيراً، وهذا هو الأمر الأكثر بديهية، نجد أن العمل البحثي الذي يوفره معهد بحوث نزع السلاح مفيد للغاية لأننا لا يمكننا أن نضطلع بهذا النوع من البحوث من جانبنا. فنحن معتمدون بدرجة كبيرة على العمل المستقل الذي يقوم به المعهد، ونأمل أن يتحقق التوصل إلى حل جيد لحالته التمويلية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم على ملاحظاتكم سعادة السفيرة. أعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس.

السيد غرينيفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): أود أنا أيضاً أن أشكر السيد غيارماتي على العرض الذي قدمه. وإني أؤيد تماماً المتكلمين السابقين في تقييمهم لدور المعهد وفائدته في ميدان نزع السلاح.

ولدي سؤال عملي للسفير غيارماتي: لعله يجزينا تحديدا أي اللجان والهيئات التابعة للجنة الخامسة سوف تنظر في مسألة تخصيص أموال إضافية من الميزانية العادية للأمم المتحدة وما حجم المبالغ التي نتكلم عنها تحديدا. فجميع الوفود لديها مصلحة في هذا الأمر، في اعتقادي، لأنها تحتاج إلى تقديم توجيهات إلى بعثاتها الدائمة في نيويورك بشأن كيفية التعامل مع هذه المسألة، بيد أنه سيكون من المفيد الحصول على معلومات محددة بشأن التوقيت المحدد الذي سيُنظر فيه في مسألة توفير تمويل إضافي للمعهد من الميزانية، والهيئات التي ستُنظر في تلك المعلومات في إطار اللجنة الخامسة. وفي هذه الحالة، أعتقد أنه سيتوفر بعض الدعم على الأقل عما قريب، بما في ذلك من جانب وفد بلدنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل بيلاروس. بعد إذنكم، سوف أستاذف الآن التعامل مع قائمة المتكلمين ثم أعطي الكلمة بعد ذلك إلى السفير لتقديم الاستنتاجات النهائية والرد على أي أسئلة تُطرح.

أعطي الكلمة لممثل هولندا.

السيد فيرستيدين (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أضف صوتي إلى صوت المتكلم السابق في شكر السفير غيارماتي على الإحاطة التي قدمها إلى مؤتمر نزع السلاح هذا الصباح. واتفق معكم في قولكم إننا إذا فقدنا المعهد، سنفقد الكثير. لقد كنا وما زلنا ندعم المعهد بقوة ونشارك في مشاريع كثيرة - منها مجالا القانون، وأمن الفضاء الإلكتروني، على سبيل المثال لا الحصر - تساعدنا كثيرا في صياغة سياساتنا. وخطتنا تتمثل في مواصلة تقديم الدعم إلى المعهد، ونأمل أن نتمكن من إيجاد حل للمشاكل الراهنة عما قريب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل هولندا. أعطي الكلمة الآن لسفير تركيا.

السيد شاريكشي (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضا أن أشكر السفير غيارماتي، رئيس مجلس أمناء المعهد، على أحدث المعلومات التي قدمها وجاءت في حينها تماما. وإننا لنشعر بالأسف لتعرض معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، الذي يقدم تلك الفوائد واسعة النطاق، لهذه الضائقة الشديدة. وعلى الرغم من أن تركيا تقدم تبرعات إلى المعهد بصفة منتظمة، فإننا ندرك تماما الصعوبات التي يواجهها، ونبحث عن سبل لتعزيز الدعم المقدم من جانبنا. فمن الواضح أنه ثمة أزمة مؤسسية وينبغي البحث عن حل مستدام. ونحن نرى أن جلسات الإحاطة من قبيل جلسة اليوم تنطوي على أهمية حاسمة من أجل توجيه نظر الدول غير الأعضاء والدوائر المعنية بنزع السلاح إلى حالة المعهد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سعادة السفير. أعطي الكلمة الآن لسفير النمسا.

السيد هاينوتسي (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب، أنا أيضا، عن امتناني للسفير غيارماتي للعرض الممتاز الذي قدمه. فهذا الأمر مبعث قلق حقيقي لنا. فالمعهد شريك

مهم جدا في مجال نزع السلاح: بحوثه تحقق نتائج ممتازة، ويمكننا أن نبني عليها في أي أنشطة نقوم بها في ميدان نزع السلاح. وقد قدمت حكومة بلدي مساهمة مالية إلى المعهد لتوها، على الرغم من الصعوبة الجمة التي نواجهها في تقديم المساهمات المالية هذه الأيام. وما أستخلصه من العرض الذي قدمه صديقي العزيز إستيفان هو أن المشكلة الحقيقية تتمثل على ما يبدو في أن هذه المؤسسة البحثية تُعامل مثل أي وحدة أخرى في منظومة الأمم المتحدة، إلا أنه في ظل نظام أوموجا، تواجه المؤسسات البحثية تحديا كبيرا لأنها لا يمكن مقارنتها بالوحدات الأخرى. ولذلك يتعين علينا إبلاغ زملائنا في نيويورك، لأن اللجنة الخامسة هي المنوط بها اتخاذ القرارات. وبطبيعة الحال، سيتوقف الكثير على ما إذا كان يمكن تقديم نوع من التنازل إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة، وذلك لأنه من الواضح أن المعهد مختلف، جوهريا، عن الوحدات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وربما كان بإمكاننا أن نحاول اتباع هذا المسار في اتصالاتنا مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، مع توجيهنا جميعا نداء مقنعا من أجل إيجاد سبيل لإتاحة استثناء للمعهد في إطار نظام أوموجا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكرا لكم، سعادة السفير، على ملاحظاتكم. أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد ماسميغان (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر رئيس مجلس أمناء المعهد على بيانه هذا الصباح وعلى عمله، وعمل المجلس، على توجيه المعهد في وقت يواجه فيه تحديات بالغة الخطورة، على الصعيدين المؤسسي والمالي. ونود أيضا أن نشيد بالتزام المدير وموظفي المعهد خلال هذه العملية.

وكما أوضحنا في فرصة أُتيحت لنا سابقا، يمثل المعهد عنصرا أساسيا من عناصر آلية نزع السلاح التي أوجدتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة والتي كُرسَتْ لنزع السلاح. وقد ظل المعهد، على مر السنين، يقدم إسهاما كبيرا في العمل في ميدان نزع السلاح، بما في ذلك أعمال مؤتمر نزع السلاح. وكان هذا الإسهام يُقدَّم في ظروف مخوفة بالمخاطر في كثير من الأحيان، وقد ازدادت الحالة سوءاً خلال السنوات القليلة الماضية. وإحداث تحول في المعهد وتعزيز دعائمه بحيث يستطيع أن يفي تماما بالتوقعات المرجوة منه سيشكل تحديا كبيرا. وسيكون هذا التحدي حاسما لكل من المؤتمر وقضية نزع السلاح نفسها. وهو تحدٍ يتعلق بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي اشتركت في إنشاء المعهد جميعا.

ولذلك، أود مرة أخرى أن أؤكد لرئيس مجلس أمناء المعهد دعم وفد بلدي الكامل للجهود التي بذلها، بالتعاون مع مدير المعهد، للمضي قدما بالمعهد. وسينبغي علينا جميعا أن نلتزم التزاما كبيرا، على الصعيد المالي ولكن على الصعيد السياسي في المقام الأول، كما شددتم، لضمان استدامة المعهد.

وأخيرا، يتحتم عليّ أن أشكر سفير فرنسا على جذبه انتباهنا إلى حقيقة أن القرار المتعلق بالمعهد الذي سوف يُقدم إلى اللجنة الأولى هذا العام سيكون أداة مهمة جدا في

التصدي للتحديات التي يواجهها المعهد. وفي هذا السياق، أود أيضا أن أكرر رأي زميلنا من بيلاروس فيما يتعلق بالحاجة إلى حشد زملائنا في نيويورك، ليس في إطار اللجنة الأولى للجمعية العامة فحسب، وإنما داخل اللجنة الخامسة أيضا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل سويسرا. أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد يوم (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سعادة السفير غيارماتي، على المعلومات الموجزة التي أعطيتمونا إياها عن الحالة التي يواجهها المعهد الآن. وأشكركم أيضا، من جانب ألمانيا، على التعاون الوثيق الذي حظينا به في السنوات الماضية. فالمعهد لديه رؤية، وهي رؤية متماشية مع سياق نزع السلاح وبناء السلام في جميع أنحاء العالم. وسمحوا لي أن أشير إلى أن تعاوننا الوثيق ودعمنا، في ميدان تكنولوجيا الفضاء الإلكتروني على سبيل المثال، مهمان من وجهة نظرنا، ونأمل أن نستمر فيهما. ولقد فتحتم باباً في هذا الشأن، وأعتقد أن المشكلات التي نواجهها ونتعرف عليها في مجال الفضاء الإلكتروني هي ما يستوجب الاهتمام. وألمانيا لديها أمل كبير في أن يتسنى عما قريب حل المشاكل المالية والهيكلية التي تحدّثتم عنها وسنراقب التطورات في هذا السياق عن كثب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل ألمانيا. أعطي الكلمة الآن للسفير غيارماتي للرد على الأسئلة التي طُرحت ولإبداء بعض الملاحظات الختامية.

السيد غيارماتي (رئيس مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): أشكر جميع الذين تحدثوا دعماً للمعهد وأيضاً أولئك الذين لم يفعلوا ذلك، لأنني أعتقد أن السكوت يعني الموافقة. وسأعتبر أن الممثلين الموقرين في هذه القاعة موافقون على ضرورة إنقاذ المعهد والانخراط في جهود ترمي إلى جعله يعمل على نحو أفضل حتى مما يعمل حالياً. ومن المهم جداً الإشارة إلى ما قاله ممثل سويسرا. إذ لا يسعني أن أشكر كل بلد على حدة، لأنه من الصعب جداً أن أخص كل بلد بالذكر، ولكن سويسرا قد تكون أول بلد أود أن أشكره على ما يقدمه من دعم مستمر، بما في ذلك ما قدمه من دعم في الأسابيع القليلة الماضية. وأود فقط أن أشدد على ما قاله ممثل سويسرا: لا يكفي حشد الزملاء في اللجنة الأولى فحسب - بل يجب أن يحدث ذلك داخل اللجنة الخامسة أيضاً، التي سيتعين عليها أن تنظر في قرارات اللجنة الأولى. فقد شهدنا العديد من قرارات الجمعية العامة واللجنة الأولى التي تدعو إلى زيادة الدعم المقدم إلى المعهد، ولكنها لم تنل الموافقة في اللجنة الخامسة، وبالتالي، لم تتحسن الحالة المالية. ومن ثم أود فقط أن أؤكد ما قلتموه وأشدد على أهميته. وبما أنني أنفق كل وقتي مع الحكومات، أعلم أن هناك وزراء من بلدان مختلفة لا يتحدثون إلى بعضهم البعض أحياناً؛ وإذا تحدثوا، يدب الخلاف بينهم. وأعتقد أنه ينبغي في هذه الحالة أن نسعى إلى إيجاد بعض الانسجام بين وزراء الخارجية والمالية، على غرار ما فعلت بعض البلدان بالفعل.

وما قاله صديقي القديم الرائع توماس هاينوتسي سفير النمسا عن الأمانة العامة للأمم المتحدة أمر مهم أيضاً. وكما قلت، لقد ناقشت هذه المسألة مع الأمين العام وموظفيه، والممثل

السامي، ومدير الديوان، ومدير المعهد والمدير العام في جنيف، وكثيرين غيرهم. ووجدنا أن هناك فهما ودعما جيدين للغاية للمسائل الإدارية والقانونية، بما في ذلك نوع ما من التنازل عن تطبيق نظام أوموجا، وهو ما نحتاج إليه.

ولم نسمع شيئا حتى الآن من الموظفين في الأمم المتحدة، ولذلك سيتعين علينا أن نواصل العمل في هذا الشأن. وأتناول فيما يلي كيفية سير العمل، وأود الرد أيضا على الأسئلة التي طرحها ممثل بيلاروس.

يقتضي الإجراء المعمول به أن يُعرض الأمر على اللجنة الخامسة، حيث ستجري مناقشة ضمن مناقشة الميزانية العادية لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وآمل كثيرا أن تشمل الميزانية التي سيقدمها الأمين العام بالفعل إدخال بعض التحسينات على المعهد لهذه الفترة. وهنا، أود كثيرا أن أطلب دعمكم في نقل رسالة إلى الأمين العام مفادها أن تقترح الدول الأعضاء هذا التغيير، حتى في غياب صدور قرار عن أي من هيئات الأمم المتحدة المعنية حتى الآن. ويؤمل أن يحدث ذلك في الخريف، في اللجنة الأولى، ولكن سيكون الأوان قد فات - في الواقع لن يكون قد فات تماما، ولكن الإجراءات ستكون أصعب كثيرا حينئذ.

ويمكنني أن أخبركم بالمبلغ وسوف ترون كم هو ضئيل مقارنة بالميزانية. فالإعانة المالية التي يتلقاها المعهد من الميزانية العادية اليوم تبلغ حوالي ٢٨٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا. ويبلغ ما سيحتاجه المعهد لتغطية الوظائف الخمس التي ذكرتها وهي: مدير، ونائب مدير، ورئيس برامج، وموظف مالي، وموظف إداري، قرابة ١,٥ مليون دولار، قد يزيد أو ينقص بنسبة تتراوح من ٥ إلى ١٠ في المائة، تبعا لعدد الأطفال الذين يعولهم العاملون واعتبارات أخرى. وبالتالي فنحن بصدد زيادة قدرها ١,٢ مليون دولار، وهذه هي الزيادة القصوى. وبالطبع سيكون من الصعب جدا العثور على المال، رغم أن المبلغ ليس ضخما. وهذا هو ما نحن بصدد الحديث عنه وآمل ألا يكون من الصعب جدا توفيره.

ولكن متى سيناقش ذلك؟ ستعقد جولة أولى من المناقشات داخل الأمانة العامة، وهو ما يحدث الآن بينما نتكلم، بشأن إدراج زيادة للإعانة المالية في ميزانية الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وبعد ذلك، ستجري مناقشة مشاريع القرارات في الخريف عندما تنظر الجمعية العامة في هذه المسألة وتبدأ اللجان العمل.

وأود أن أشير إلى القرار الذي يتخذ كل خمس سنوات، الذي ذكره سفير فرنسا. وإذا كان لي أن أشكر حكومة أخرى إضافة إلى الحكومة السويسرية، فينبغي أن تكون الحكومة الفرنسية، التي تدعم المعهد بقوة. وآمل أن يترجم الدعم السياسي الذي تلقيناه من الحكومة الفرنسية في السنوات الماضية أيضا إلى دعم مالي، على غرار ما اعتادت الحكومة الفرنسية تقديمه قبل بضع سنوات. وحتى في هذه المرحلة، فإن الدعم المقدم من الحكومة الفرنسية، ومن السفير الفرنسي شخصيا هنا، هو دعم لا يقدر بثمن بالنسبة للمعهد ليس فقط في إعداد القرار الذي

يتخذ كل خمس سنوات ولكن أيضا في عقد اجتماعات أصدقاء المعهد وبذل جهد كبير لمساعدة المعهد على التغلب على هذا الوضع.

وفي الختام، وبعد أن أمضيت كل حياتي الدبلوماسية في هيئات متعددة الأطراف، أعلم أن من المعتاد أن أحتتم كلمتي بتوجيه الشكر إليكم على دعمكم. ولكن هذه المرة فإنني أفعل ذلك ليس لأنه أمر معتاد ولكن لأنني أشعر أن هناك دعما للمعهد - وهو شعور لا ينبع من هذه المناقشة فحسب، ولكن من واقع العديد من الاجتماعات التي أجريتها مع عدد منكم، ومع العديد من السفراء هنا والعديد من السفراء في نيويورك وكذلك العديد من الحكومات - . ولا يتمثل التحدي الحقيقي في حشد الدعم السياسي بقدر ما يتمثل في ترجمة الدعم السياسي إلى دعم للتغييرات الإدارية وتوفير الدعم المالي. وهذا ما يتعين علينا أن نفعله قبل الموعد النهائي المحدد وهو ١ تشرين الثاني/نوفمبر. فلدينا موعد نهائي وإني لعلى ثقة كبيرة من أننا بفضل مساعدتكم ودعمكم سنكون قادرين على بلوغ الهدف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير غياماتي حقا على قدومه إلى مؤتمر نزع السلاح وإطلاعنا على هذه المعلومات المفيدة جدا، وتوجيه هذا النداء الملح لنا جميعا. واسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأسجل أن مساهمة المكسيك في المعهد ستستمر؛ فهي، وإن كانت مساهمة محدودة سوف تستمر.

وأود الآن أن أنتقل إلى مسألة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. واسمحوا لي أن أقدم قدراً قليلاً من المعلومات الأساسية حتى نستطيع أن نضع حوار اليوم في المنظور الصحيح. كما تعلمون جرى توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح مرتين: إحداهما في عام ١٩٩٦ والأخرى في عام ١٩٩٩، أي قبل نحو ١٦ عاما. وقد روعي التمثيل الجغرافي في كلتا المرتين، وجرى تعيين منسقين خاصين لتحديد قائمة الدول التي يمكن لأعضاء المؤتمر الاتفاق على قبول عضويتها. وبعد التوسع الأخير الذي حدث في عام ١٩٩٩، جرى تعيين منسقين خاصين مرة أخرى للنظر في مسألة توسيع العضوية: في عام ٢٠٠١، كان المنسق هو السيد كولاروف ممثل بلغاريا؛ وفي عام ٢٠٠٢، كان المنسق الخاص هو السفير ترانتشيف، ممثل بلغاريا أيضا. بيد أن الجهود التي بذلها وفد بلغاريا لم تسفر عن جولة جديدة من التوسعات نظرا لعدم توصل الدول الأعضاء إلى إجماع بشأن طرائق هذا التوسع. ومنذ عام ٢٠٠٢، أي قبل ١٣ عاما، لم يجر استعراض آخر لعضوية المؤتمر، كما هو منصوص عليه في المادة ٢ من النظام الداخلي. ويرجى أن نضع في اعتبارنا أن المادة ٢ تدعو إلى استعراض العضوية على أساس منتظم.

وفي الفقرة ٨ من قراره الجمعية العامة [٧٦/٦٩](#)، المتعلق بتقرير مؤتمر نزع السلاح، سلمت الجمعية العامة في العام الماضي "بأهمية مواصلة المشاورات في عام ٢٠١٥ بشأن مسألة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح". وعلى خلفية هذه المعلومات الأساسية، أود أن أفتح باب المناقشة لتبادل الآراء بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية.

أعطي الكلمة لممثلة جنوب أفريقيا.

السيدة مانكوتياوا كومشا (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): قبل أن أتكلم عن موضوع التوسيع، تود جنوب أفريقيا أن تسجل ما يساورنا من قلق إزاء الطريقة التي جرت بها مخاطبة أفراد المجتمع من الإناث في النقاش الذي دار أمس. فهذه النعوت هي إهانة لجميع النساء وتؤدي إلى تقويض الدور الهام الذي تضطلع به المرأة في تعزيز السلام والأمن، بغض النظر عما إذا كن ممثلات للدول أو المجتمع المدني. وهذه مسألة مبدئية، ليس فقط بالنسبة لجنوب أفريقيا ولكن بالنسبة للمجتمع الدولي ككل. وفي هذا الصدد، نود أن نوجه انتباه هذه الهيئة إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المرأة في مجال نزع السلاح، الذي تناصره ترينيداد وتوباغو. وبوصفنا دبلوماسيين محنكين، نحن بحاجة لأن ندرك أهمية هذا المنبر.

السيد الرئيس، كما أشرنا في بياننا في الأسبوع الماضي، تود جنوب أفريقيا أن تشي عليكم للمساعي التي تبذلونها وترمي إلى طرح المناقشة المتعلقة بتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. وقد دعت جنوب أفريقيا دائما إلى إيجاد حلول شاملة للجميع - على العكس من الحلول الإقصائية - لمعالجة التحديات العالمية. ويتطلب تعزيز السلام والأمن الدوليين مشاركة المجتمع الدولي، والمشاركة المتعددة الأطراف أمر ضروري إذا أردنا التصدي لهذه التحديات على نحو مستدام.

ولذلك نأمل، سيدي الرئيس، أن يتخذ المؤتمر قرارا بتعيين منسق خاص بشأن هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة جنوب أفريقيا على تعليقاتها. وأود أيضا أن أشكركم شخصيا على البيان الذي أدليت به في بداية ملاحظاتكم بشأن مسألة احترام النساء والأطفال، ولا سيما النساء في هذه الحالة.

والآن أعطي الكلمة لممثل الجمهورية التشيكية باسم المجموعة غير الرسمية للدول التي لها مركز المراقب.

السيد ميتش (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، يشرفني أن أحاطبكم باسم المجموعة غير الرسمية للدول التي لها مركز المراقب لدى مؤتمر نزع السلاح. فتلك الدول تقدر نهجكم الصريح تجاهها وتعرب عن شكرها لكم على شفافتكم وشمولكم للجميع. ومنذ عام ٢٠٠٢ لم تعقد مناقشة واحدة مكرسة لتوسيع عضوية المؤتمر، لذا فإن اليوم هو حقا أول مرة خلال عقد من الزمن سنستمع فيها إلى آراء الأعضاء بشأن هذه المسألة الهامة.

وأعضاء المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة مقتنعون بالدور الذي لا غنى عنه الذي يقوم به هذا المؤتمر بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح في المجتمع الدولي. ومع ذلك، فإننا نشعر ببالغ القلق إزاء استمرار عجز المؤتمر عن استئناف المفاوضات بشأن قضايا نزع السلاح بعد حوالي ٢٠ عاما من الجمود. وبينما تشهد البيئة الأمنية المحيطة بنا تطورات سريعة، تعرضت هذه الهيئة لانتقادات متزايدة بسبب عدم قدرتها على أن تتأمل

الحقائق المتغيرة في العالم المعاصر وتتصرف وفقاً لها. ونعتقد أنه علينا، إذا كان لهذا المؤتمر أن يضطلع بدور قيادي في عمليات نزع السلاح التي تجري على الصعيد العالمي، أن نتخذ خطوات من أجل تعزيز كفاءة هذا المؤتمر وشفافيته وشموله للجميع، وقبل كل شيء آخر تعزيز اتصافه بطابع التمثيل العالمي. وفي ضوء تزايد تكلفة نقل مفاوضات نزع السلاح إلى أماكن بديلة، نعتقد أن هذه الهيئة، إذا أريد لها أن تحتفظ بأهميتها ومشروعيتها، يتعين أن تستنفد جميع الخيارات المتاحة لضمان زيادة التمثيل فيها. وحتى هذه اللحظة، ظللنا ننتظر ما يقرب من ١٤ عاماً، بالرغم من أن النظام الداخلي ينص بوضوح على وجوب استعراض عضوية المؤتمر على فترات منتظمة لمناقشة هذه المسألة الهامة.

ونحن نرى أن الدول التي لها مركز المراقب تثبت اهتمامها بالانضمام إلى المؤتمر بما تساهم به بانتظام في أعمال إعادة بدء الجهود التي يجري الاضطلاع بها في المؤتمر والمتعلقة بنزع السلاح وانتشاره، وتحديد الأسلحة. ونعتقد أن عضوية المؤتمر ينبغي أن تكون مفتوحة لجميع الدول الراغبة في الانضمام إليه بهدف كفالة شفافية هذا المنتدى وشموله للجميع دون استثناء. ونحن نتطلع إلى مناقشة عدد من الطرائق والسيناريوهات المعدة خصيصاً للمؤتمر بشأن مسألة التوسيع. ونعتقد أن هذه المناقشة لا يمكن إلا أن تساعد على تعزيز جوانب الاتفاق والسعي إلى إيجاد أساس مشترك للمساعي المقبلة.

ونود أن نكرر دعوتنا لاتخاذ الرئيس إجراءات ملموسة بشأن التوسيع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجمهورية التشيكية باسم المجموعة غير الرسمية للدول التي لها مركز المراقب. وأعطي الكلمة الآن لسفير بلغاريا.

السيد بيبركوف (بلغاريا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري لجهودكم الرامية إلى إخراج مؤتمر نزع السلاح من حالة جموده التي طال أمدها وإلى تحفيز المداولات في هذه القاعة. وكما ذكرتم في ملاحظاتكم الاستهلاكية، المسألة التي نناقشها اليوم - وهي توسيع عضوية المؤتمر وقبول الأعضاء الجدد - هي إحدى المسائل التي يوليها بلدي اهتماماً جدياً. والتزام الدول المراقبة التي ترغب في الانضمام إلى المؤتمر يستحق التقدير الواجب. وأود في هذا السياق أن أعرب عن الامتنان للدولة المنسقة الحالية للمجموعة غير الرسمية للدول المشاركة بصفة مراقب، وهي الجمهورية التشيكية، على الجهود الدؤوبة التي تبذلها وأن أعرب عن أملنا في إيلاء مسألة توسيع العضوية اهتماماً جدياً خلال دورة هذا العام، بدءاً بمناقشة اليوم.

ومسألة توسيع عضوية المؤتمر تعني لنا إضفاء أهمية على عضوية هذا المحفل تتماشى مع وقائع القرن الحادي والعشرين. وهذا هو الفهم الذي يتركز عليه دعمنا الراسخ لهذه المسألة. وعلاوة على ذلك، لم تكن الإرادة السياسية للدول عند تأسيس المؤتمر هي إنشاء ناد حصري؛ بل كان من المتوخى عند إنشاء المؤتمر أن يحدث توسيع لعضويته. ويدعو النظام الداخلي،

ولا سيما المادة ٢، إلى استعراض العضوية على فترات منتظمة. وقد حدث ذلك مرات عديدة ويجب أن يستمر.

والقرار الأخير بشأن التوسيع قد اتخذ في عام ١٩٩٩. وأتذكر الجهود التي لزمتم لتنفيذ عملية التوسيع تلك. وقد آن الأوان الآن لاستعراض العضوية مرة أخرى واتخاذ خطوة صوب تعديلها بما يتناسب مع التحديات والوقائع الدولية الراهنة. وسيجلب الأعضاء الجدد طاقة جديدة وأفكاراً جديدة. ونرى أن توسيع عضوية المؤتمر هو أحد السبل الكفيلة بتنشيط عمل هذا المنتدى. ودعماً لتوسيع عضوية المؤتمر ينبع من إيماننا الراسخ بأن أفضل طريقة يمكن اتباعها لإيجاد حلول للمشاكل الأمنية هي توسيع نطاق التعاون وتقاسم المسؤولية.

وهذه المسألة ترتبط دون أدنى شك بنزع السلاح وتحديد الأسلحة. وقد علمنا التاريخ أن اتباع النهج الشامل أكثر فعالية وإنتاجية من النهج الإقصائي. وينبغي لنا أيضاً ألا ننسى أن المؤتمر مكلف بالتفاوض على صكوك من المتوقع أن يكون لها أثر عالمي. وينبغي للمؤتمر أن يثبت أيضاً شرعيته من خلال عضويته. والقيام في العام الماضي بتعيين صديق للرئيس معني بتوسيع العضوية كان خطوة في الاتجاه الصحيح. ونأمل أن يوجد المحفل المناسب لمتابعة هذه الخطوة والمساعدة على إبقاء هذه المسألة قيد نظر المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم سعادة السفير. أعطي الكلمة الآن لسفير النمسا.

السيد هاينوتسي (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود بدايةً أن أسجل تأييد النمسا الكامل للموقف الذي أعربت عنه جنوب أفريقيا والذي أعربت عنه شخصياً، سيدي الرئيس، فيما يتعلق بمسألة صون كرامة المرأة في مداخلتنا.

وفما يتعلق بالجوهر، فقد سجلت النمسا منذ فترة طويلة تأييدها لعالمية العضوية هنا في مؤتمر نزع السلاح. ونحن مقتنعون بأنه ينبغي أيضاً للمحفل الذي تسند إليه مهمة إجراء مفاوضات متعددة الأطراف لمعالجة قضايا الأمن الجماعي ونزع السلاح - التي تؤثر بطبيعتها على جميع الدول - أن يتيح لجميع الدول إمكانية أن تكون ممثلة في المفاوضات. وقد انضمت النمسا إلى البيان الذي أدلى به باسم ٦٠ بلداً بشأن مسألة توسيع العضوية في الدورة الأخيرة للجمعية العامة، وهي تشاطر الجمهورية التشيكية تماماً جميع الآراء التي أعربت عنها بصفتها منسقة المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة. وفي الواقع، ينص النظام الداخلي على أن يستعرض المؤتمر عضويته على فترات منتظمة: وكانت الفترة الممتدة من عام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٩ هي ثلاث سنوات، ولكن الآن بانقضاء ١٦ عاماً لم يعد الاستعراض منتظماً حقاً في رأينا. ولهذا الأمر أهمية خاصة بالنظر إلى وجود رغبة حقيقية لدى الدول التي لها مركز مراقب في النظر في القضايا بطريقة ملموسة وشاملة للغاية. ومن ثم نعتقد أن الوقت قد حان ليتناول المؤتمر مسألة توسيع العضوية مرة أخرى. فقد آن الأوان تماماً لنقوم بذلك، وينبغي أن نتناول تلك المسألة بطريقة منظمة ومتعمقة.

ونعتقد، وهنا أود مرة أخرى أن أشير إلى قول ممثلة جنوب أفريقيا إن تعيين منسق خاص معني بمسألة توسيع العضوية سيكون خطوة طبيعية بالنسبة لنا. ونحن نحب ذلك، لأننا نحتاج إلى طريقة ما لمعالجة المسألة. فهي ليست مسألة قصيرة الأجل يمكن معالجتها بطريقة متعمقة ومنظمة أثناء فترة رئاسة واحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير النمسا. وأعطي الآن الكلمة لسفير أيرلندا.

السيدة أوبراين (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): إن أيرلندا ترحب بإتاحة الفرصة لتناول مسألة توسيع عضوية هذه الهيئة. وقد مضى الآن نحو ٤٠ عاما منذ أن أشارت الجمعية العامة، في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح - إلى العمل الهام والعاجل الذي لا يزال يتعين إنجازه في مجال نزع السلاح وأعربت عن إدراكها العميق للحاجة المستمرة إلى منتدى تفاوضي وحيد محدود الحجم ومتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح. ومنذ اجتماع لجنة نزع السلاح الموسعة في عام ١٩٧٩، أنجزت هذه الهيئة الكثير مثلما أقر كثيرون بذلك عن حق، وإن كان من المؤسف أن قائمة الإنجازات لم تزد خلال فترة تقارب عقدين من الزمن.

وتجدر الإشارة أيضا إلى قول الجمعية العامة إن عضوية هذه الهيئة ستخضع للاستعراض على أساس منتظم. وكان هذا المبدأ المتعلق باستعراض عضوية مؤتمر نزع السلاح بالغ الأهمية بحيث يرد بوصفه البند الثاني في النظام الداخلي للمؤتمر.

السيد الرئيس، لقد ذكرتم في مناسبات عديدة أنكم قمتم بما وصفتموه بالحفريات فيما يتعلق بهذا المؤتمر. وبعد أن أجريت عملية مماثلة فيما يتعلق بمسألة عضوية المؤتمر، من المخيب للآمال أن نرى لسنوات عديدة أن التقرير السنوي لمؤتمر نزع السلاح قد تضمن الرسالة التالية: "تناولت الوفود مسألة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح في الجلسات العامة. وتنعكس آراؤها بشأن المسألة على النحو الواجب في محاضر الجلسات العامة". فهذا قد يعطي انطباعاً للعالم الخارجي بأن استعراضاً، حسبما تفهم الكلمة عادةً، قد جرى بالفعل. ومع أن تبادل الآراء قد جرى في مناسبات عديدة، فإن ذلك لن يفني بتوقعات وفد بلدي بشأن ما ينبغي أن يشملته الاستعراض.

ويؤمن وفد بلدي إيماناً راسخاً بأن الوقت قد حان للانتقال من مجرد تبادل للآراء بشأن توسيع عضوية هذه الهيئة. فقد حان الوقت لإجراء استعراض موضوعي. ونود أن ننظر في أي اقتراح يرقى إلى مستوى الاستعراض الحقيقي والموضوعي. وستعلم الوفود بموقفنا الثابت الذي قبل به هذا المؤتمر بناء على قرار اتخذ في آب/أغسطس ١٩٩٩ وهو أن توسيع العضوية قد طال انتظاره. وهناك دول أعضاء في الأمم المتحدة قدمت على مدى ثلاثة عقود طلباً للحصول على عضوية هذه الهيئة، وهي دول أعضاء في الأمم المتحدة كان لها دور هام في ميدان نزع السلاح. ولدينا إيمان راسخ بأن الوقت قد حان ليستفيد هذا المؤتمر من تجارب هذه الدول وخبراتها، ليس بصفتها مراقبة فحسب إنما باعتبارها تتمتع بالعضوية الكاملة والمتساوية في الهيئة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكرا لكم، سعادة السفير، وأود أن أشكركم على الحفريات التي قمتم بها.

أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد مارك فيرستيدين (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): لقد أكدنا، في بياننا العام، أن توسيع مؤتمر نزع السلاح هي مسألة تستحق النظر الجاد منا هذا العام. لذلك، نشكركم سيدي الرئيس على إتاحة هذه الفرصة لمناقشة مسألة توسيع المؤتمر اليوم. فآخر جولة لتوسيع عضوية المؤتمر كانت، كما قلتم، منذ أكثر من ١٥ عاما. والمادة ٢ من نظامنا الداخلي تنص بوضوح على أن نقوم باستعراض عضوية المؤتمر على فترات منتظمة: ومدة ١٥ عاما ليست فترة منتظمة. ونعتقد أن مجموعة كبيرة من البلدان الجديدة تستحق جوابا بشأن مسألة توسيع العضوية. وعندما كانت اللجنة الأولى تعتمد قرار المؤتمر السنوي في العام الماضي، وجهت الجمهورية التشيكية مرة أخرى، باسم المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة، نداء لتوسيع هذا المنتدى.

وهناك أسباب مختلفة لعدم توسيع عضوية المؤتمر طوال السنوات الخمس عشرة الماضية: بعضها سياسي، وبعضها الآخر يتسم بطابع عملي بقدر أكبر. وينبغي أن نحدد هذه الأسباب بطريقة أفضل وأن ننظر في إمكانية إيجاد حلول. وعلى أساس ذلك، ينبغي لنا أن نحدد الخطوات الممكنة التي من شأنها أن تجعل التوسيع في المستقبل ممكناً. ويجب أن نشجع في مشاورات بشأن هذه المسألة ونأمل أن تشكل مناقشة اليوم الأساس الذي يمكننا أن نواصل البناء عليه.

وستكون هولندا منفتحة بشأن أفضل طريقة لمعالجة هذه المسألة، ولتكن مثلاً تسمية منسق خاص، وفق ما يدعو إليه البعض، ولكننا على استعداد أيضاً للاستماع إلى اقتراحات أو أفكار أخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل هولندا على بيانه وأعطي الكلمة الآن لممثل غانا.

السيد بن - أكواه (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على طرح هذا الموضوع الهام للغاية المتعلق بتوسيع مؤتمر نزع السلاح للمناقشة اليوم. وقبل أن أواصل، اسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلت به الجمهورية التشيكية باسم المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة.

وهدفنا، بوصفنا ممثلين لشعب غانا ووفقاً لما كلفنا به دستورنا الوطني، هو السعي لتحقيق السلام والأمن العالميين في المجال المتعدد الأطراف وبلوغ ذلك. وأهم جانب من جوانب هذه الولاية هو ضمان إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد، فإن غانا إما وقعت

أو صدقت على جميع المعاهدات المتصلة بنزع السلاح وعملت جاهدة مع البلدان الأخرى في المحافل المتعددة الأطراف سعياً إلى تحقيق هدفنا المتمثل في السلام والأمن العالميين.

وبالتالي، فإن للطلب الذي قدمناه لعضوية المؤتمر هدف واضح هو: المساهمة بمزيد من النشاط في عمل المؤتمر. وتحقيق رغبة غانا في أن تصبح دولة عضو من شأنه أن يعزز هياكلنا المؤسسية الوطنية مما يمكننا من مواصلة مساهمتنا في مفاوضات نزع السلاح.

وكما يتضح من موضوع اليوم، أحد التحديات الرئيسية التي يتعين على المؤتمر مواجهتها هو اتخاذ قرار بشأن توسيع عضويته، وهو أمر ضروري إذا أريد للمؤتمر أن يمضي قدماً بعمله. وقد اتخذ المؤتمر قرارات سابقة لتوسيع عضويته التي تضم حالياً ٦٥ عضواً، وتود غانا أن ترى تكراراً لهذه العملية في أقرب وقت ممكن.

وتلتمس غانا تساهل أعضاء المؤتمر كي ينظروا إلى توسيع عضوية المؤتمر نظرة أكثر إيجابية، إلى جانب الفرص المحتملة التي يمكن أن توفرها العضوية الموسعة لجدول أعماله. وجعل المؤتمر أكثر تمثيلاً مما هو عليه قد تأخر كثيراً، في ضوء الاهتمام المتزايد باستمرار بجعل المنتدى شاملاً للجميع ومتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح النووي، مثلما ذكر في منتديات شتى لنزع السلاح، كان من ضمنها مؤخر المؤتمر المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية الذي عُقد في فيينا.

ونقر بأن مؤتمر نزع السلاح هو المنتدى الوحيد المكلف بالتفاوض بشأن هذه المعاهدة. ولكي يبلغ هذا المؤتمر أهدافه، يجب أن يأخذ في الاعتبار بيئته التشغيلية، التي تعد أكثر ديمقراطية مقارنة بالحالة التي كان عليها في الماضي. ومن اللازم استعراض عضوية المؤتمر بانتظام لتعكس الاهتمام والمشاركة على أوسع نطاق ممكن. ومن المؤسف أن المؤتمر يعاني من الجمود منذ ١٨ عاماً. وبينما نقدر التعقيدات التي ينطوي عليها هذا المأزق، لا سيما عندما يكون الأمن القومي على المحك بالنسبة لبعض الدول الأعضاء، فإننا نعتقد أن الحل قد لا يكمن كثيراً في ما يتجاوز الإرادة السياسية. فعندما تتوافر الإرادة، يتوافر مخرج دائماً. ومن خلال بذل جهود متضافرة لمعالجة المأزق بالبحث عن حل سياسي، لن يكون هناك أدنى شك في إيجاد مخرج من هذا المأزق. واستذكراً لتاريخ المؤتمر ونجاحه في التفاوض على معاهدات أخرى بشأن أسلحة الدمار الشامل، تؤمن غانا بقدرة هذه الهيئة على إيجاد حل للخروج من المأزق. وتجدر الإشارة إلى أننا، كهيئة، نأخذ في الاعتبار البيئة العالمية المتغيرة التي يعمل فيها المؤتمر. ولعل أكثر التطورات تأثيراً في عالمنا المعاصر هي التطورات السريعة التي حدثت في ميدان تكنولوجيا المعلومات، التي كان لها أيضاً أثر هائل على الأخطار المحتملة التي تحدد بعالمنا الذي توجد فيه أسلحة نووية. والمعارف التي تسخر لأغراض جيدة وأغراض سيئة على السواء في جميع أنحاء العالم تنتشر بسرعة لم يسبق لها مثيل. فعلى سبيل المثال، أصبحت قرصنة الإنترنت شائعة للغاية، بما في ذلك في أوساط أشخاص خطرين جداً يمكنهم إلحاق الضرر. وهذه التطورات

تجعل إيجاد حل للخروج من هذا المأزق أكثر إلحاحاً وتجعل نزع السلاح النووي ضرورياً بدرجة أكبر، وتود غانا أن تكون طرفاً في إيجاد حل للمضي قدماً.

وفي الختام اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أشيد بالقيادة السابقة للمجموعة غير الرسمية للدول المراقبة، لا سيما الوفد التشيكي، الذي تولى، رغم التحديات الصعبة التي تواجهها الدول المراقبة، المسؤولية عن قيادة مجموعتنا. وهذه الدول قد لا تكون حققت هدفها، ولكنها جعلت بلا شك مسألة الحاجة إلى توسيع العضوية أقرب إلى الصدارة في جدول أعمال المؤتمر، ونحن ممتنون لذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل غانا. وأعطي الكلمة الآن لسفيرة فنلندا.

السيدة كايرامو (فنلندا) (تكلمت بالإنكليزية): سأتكلم بإيجاز شديد بشأن هذه المسألة، سيدي الرئيس، لأن موقفنا معروف جيداً. فحكومة بلدي تؤيد توسيع مؤتمر نزع السلاح وعضويته. وفي هذا الصدد، لا يسعني إلا أن أحيل إلى ما أدلى به زملائي من أيرلندا والنمسا وهولندا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم سعادة السفيرة. وأعطي الكلمة الآن لممثلة ليتوانيا.

السيدة أبرائيتين (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يرحب وفد ليتوانيا بالجهود التي تبذلونها من أجل إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى مساره الصحيح ويعرب عن تقديره البالغ لها. ويتعين معالجة مسألة من المسائل التي لم يُبَتَّ فيها بعد، وهي مسألة توسيع المؤتمر التي تُوَجَّل منذ عقود. وتتماشى هذه الدعوة مع المادة ٢ من النظام الداخلي للمؤتمر، التي تنصّ على استعراض العضوية على فترات منتظمة. وتؤيد ليتوانيا، بصفتها عضواً نشيطاً في المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة، تأييداً تاماً البيان الذي أدلت به منسقة المجموعة، الجمهورية التشيكية.

وإضافة إلى ذلك، تدعو ليتوانيا إلى اتخاذ خطوات عملية بشأن توسيع عضوية المؤتمر. ويؤمن وفد ليتوانيا إيماناً راسخاً بأن المساهمات الجديدة من أعضاء جدد كاملي العضوية يمكن أن تيسر المناقشة بشأن المسائل الموضوعية والتغلب على حالة الجمود التي طال أمدّها. ويمكن أن يساعد التوسيع أيضاً المؤتمر على استعادة مصداقيته بتحويله إلى هيئة تمثيلية عالمية. لقد انقضى أكثر من عقد من الزمن منذ أن نظرت هذه الهيئة في هذه المسألة وأكثر من ١٥ عاماً منذ اتخاذ آخر إجراء بشأن مسألة توسيع العضوية. والهدف العالمي المتمثل في الاستقرار والأمن الدوليين، لا سيما فيما يتعلق بنزع السلاح، يجب بحسب تعريفه أن تنظر فيه هيئة تمثيلية عالمية، تعكس التطورات في البيئة الأمنية العالمية. وتتقاسم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المسؤولية المشتركة عن إبرام معاهدات لنزع السلاح وتحقيق أهداف نزع السلاح.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مجدداً أن ليتوانيا على استعداد للمساهمة في استئناف الجهود في المؤتمر فيما يتعلق بكل من نزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة، والعمل بشكل وثيق مع أعضاء المؤتمر والدول المراقبة طوال دورة عام ٢٠١٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم على بيانكم وأعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد ماسميغان (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أشكركم على إتاحة الفرصة لنا لتناول مسألة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. وأود أيضاً أن أشكر المتكلمين الذين سبقوني على مختلف الجوانب التي سلطوا عليها الضوء في هذه المسألة.

أولاً، فيما يتعلق بالحاجة إلى إجراء مناقشة بشأن توسيع العضوية هذا العام، هناك عدد من الأسباب التي تجعل القيام بذلك مسألة حساسة، فمنذ البداية كان يُتوخى إجراء استعراض للعضوية على فترات منتظمة، بحيث يتسنى للمؤتمر أن يتطور ويعالج أي تحديات قد تنشأ. وكما ذكرتم أنتم شخصياً، يرد هذا الحكم في النظام الداخلي للمؤتمر، وليس هناك فحسب. فهو موجود أيضاً في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، في الفقرة ١٢٠. ولكن كما قلتم، فإن المؤتمر لم يتناول هذه المسألة فعلياً منذ عام ٢٠٠٢. وينبغي أن أضيف أيضاً أن الجمعية العامة، كما ذكرتم، دعت المؤتمر تحديداً إلى تناول هذه المسألة في عام ٢٠١٥، في سياق قرارها السنوي الأخير بشأن المؤتمر. أما فيما يتعلق بما إذا كان بإمكاننا توسيع المؤتمر، فالإجابة واضحة. فالوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح حددت البارامترات عندما أشارت إلى أن عضوية المؤتمر ينبغي أن تكون محدودة، وبعبارة أخرى غير عالمية، ويجب أن يكون قرار جعل العضوية عالمية قراراً تعتمد عليه الجمعية العامة. وفي الوقت نفسه، حملت المؤتمر مسؤولية وضع الحدود بنفسه.

ووسّع مؤتمر نزع السلاح عضويته في مناسبتين، وكان ذلك إلى حد كبير لمراعاة النظام الدولي الذي تطور من الناحية الأمنية في أعقاب انتهاء الحرب الباردة. وواصل هذا النظام الدولي التطور منذ ذلك الحين، والسؤال نفسه يثار اليوم. وأحد العوامل الأخرى التي يجب مراعاتها هو الجواب الذي ينبغي تقديمه إلى الدول الراغبة في الانضمام إلى المؤتمر. وهناك ٢٧ دولة، وفقاً لأحدث تقرير سنوي للمؤتمر. وبيّنت البحوث التي أجريتها أن بعض الدول تطرق باب المؤتمر منذ أكثر من ٢٠ عاماً، ولكن أيرلندا أشارت إلى أن عدد السنوات هو في الحقيقة ٣٠ عاماً وأكثر. فهذه الدول ترى أهمية عملنا وهي مهتمة بالمساهمة فيه. وينبغي أن يكون هذا الاهتمام مصدر تشجيع لنا، بدلاً من اعتباره مشكلة أو تحدياً. والسؤال هو، ما هي الأسباب التي تدفعنا إلى رفض طلبات هذه الدول؟ ولم يسمع وفد بلدي أي حجج مقنعة حتى الآن. ولذا فإن المسألة المطروحة أمامنا لا تتعلق بما إذا كان ينبغي إجراء توسيع للعضوية. وللمؤتمر دور ومسؤولية على الصعيد العالمي، فهو يتناول مواضيع تهم أصحاب مصلحة أكثر بكثير من مجرد أعضائه وسيؤدي توسيع العضوية إلى تعزيز شرعيته. والسؤال المطروح هو بالأحرى ما هو ما ينبغي توحيه من معايير وبارامترات ونطاق زمني لتوسيع العضوية. وهذا يعني، في رأينا، الشروع

في مشاورات واتخاذ إجراءات منسقة. ولذلك، فإننا نؤيد الاقتراحات التي قدمتها أيرلندا والنمسا في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم. وأعطي الكلمة الآن لسفير تركيا.

السيد شاريكشي (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، نشكركم على تقديم برنامج للعمل: واعتماده لا يزال يمثل أولوية بالنسبة لوفد بلدي. وهذا لا يقلل من أهمية المواضيع الأخرى المتعلقة بإعادة مؤتمر نزع السلاح إلى ولايته التفاوضية، وهذا هو أهم جميع المواضيع.

وفي البيان الذي أدلينا به في افتتاح دورة هذا العام، في ٢٠ كانون الثاني/يناير، أكدنا مسؤولية المؤتمر الخاصة المتعلقة بخطة نزع السلاح وعدم الانتشار. وشددنا أيضاً على أنه ينبغي لنا جميعاً أن نسعى جاهدين للحفاظ على أهمية المؤتمر بجعله يؤدي مهمته الأساسية.

ولا يزال يتعين علينا إجراء مناقشة تفاعلية بشأن توسيع عضوية المؤتمر. ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة لعرب مرة أخرى عن آرائنا بشأن هذه المسألة ولنستمع كذلك إلى آراء زملائنا. وكما نفعل الآن، أو كما حدث عند تعيين صديق الرئيس في العام الماضي، نحن نستعرض العضوية باستمرار في مناسبات عديدة. وتعلق المادة ٢ بالاستعراض فقط، فهي لا تتوخى توسيعاً تلقائياً للعضوية.

وأود أن أكون واضحاً جداً في البداية: نحن لسنا ضد التوسيع. فانضمامنا إلى المؤتمر في عام ١٩٩٦ كان نتيجة توسيع للعضوية. وإنعاشاً لذاكرة بعض الزملاء، أود أن أذكر بالدور البناء الذي أدته تركيا خلال عملية التوسيع الأخيرة. فقد دعت تركيا، إلى جانب وفود أخرى، إلى إنشاء مجموعة أكثر تمثيلاً من البلدان الأعضاء. ومع ذلك، لدينا شواغل بشأن توقيت توسيع العضوية، فكما تعلمون، اعتمدنا نهجاً صريحاً ومنفتحاً في هذا الصدد. ونحن لم نتهرب أبداً من الإعراب عن هذا الرأي. والسؤال هو، هل بقيامنا بذلك نعمل ضد المصالح الأمنية لأي دولة من الدول؟ هل نضيف مزيداً من المشاكل إلى المشكلة الأساسية؟ والجواب هو لا. فالمؤتمر للأسف لا يتفاوض على أي معاهدات. وأظن أن أيّاً منا في هذه القاعة لن يختلف على أن السبب في ذلك هو تركيبة المؤتمر.

واسمحوا لي أن أؤكد عند هذه النقطة أن النظام الداخلي يتيح لغير الدول الأعضاء المشاركة في مناقشات المؤتمر بطريقة مفتوحة. ونحن نرحب بآراء الدول غير الأعضاء. ونرحب أيضاً بالسماع إلى آرائها بشأن مسائل أخرى غير توسيع العضوية. وكثيراً ما يقال إن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ينبغي منحها فرصاً متساوية للمشاركة في مفاوضات نزع السلاح وتقاسم المسؤولية المشتركة. نعم، ولكننا مقتنعون بأن "المفاوضات" هي الكلمة الأساسية هنا.

وقدّمت أيضاً الحجة القائلة بأنه ينبغي للمؤتمر أن يكون مفتوحاً أمام العضوية العالمية. وبعملية حسابية بسيطة نجتمع فيها أعضاء المؤتمر وغير الأعضاء فيه نحصل على مادة للتفكير فيما إذا كان هناك اهتمام عالمي بأعمال المؤتمر.

ولأجهزة نزع السلاح تقسيم واضح للمهام بين مختلف المحافل الدولية. وبطبيعة الحال، للمتدييات والهيئات المختلفة أساليب عمل وعضوية مختلفة. وتعمل اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بالعضوية العالمية للأمم المتحدة. وبالطبع، يعرب أعضاء الأمم المتحدة عن آرائهم في هاتين الهيئتين. واسمحوا لي أن أذكر هيئة نزع السلاح، على سبيل المثال، التي لها ولاية إجراء مناقشة وتضم العضوية العالمية للأمم المتحدة: وكلنا نعلم كيف انتهت دورتها الثلاثية السنوات. والاستنتاج الحتمي هو أن العضوية لا تحمل معها وصفة للنجاح.

فقد أنشئ المؤتمر بولاية فريدة وعضوية محدودة لسبب وجيه. واعتمد المؤتمر، الذي يأسى عليه البعض الآن، معاهدات ناجحة في الماضي. ومن المعروف جيداً أننا مقتنعون بأن المشاكل التي يواجهها المؤتمر ليست نتاج إجراءاته أو عضويته أو دينامياته الداخلية. لذلك، ربما ينبغي أن نتوقف عن التظاهر وأن نؤدّي عملنا الحقيقي. وفي غياب الإرادة السياسية، لا نعرف كيف ستجعلنا معالجة النظام الداخلي أو العضوية أقرب إلى مرحلة التفاوض.

لقد استمعنا بعناية شديدة، سيدي الرئيس، إلى البيانات وإلى ملاحظاتكم في البداية. ولكن باستثناء التوقعات، لم نسمع أفكاراً ملموسة بشأن الطريقة التي يتحقق بها ذلك. ومن الواضح أننا لا نعتبر مسألة التوسيع موضوعاً لنجاً إليه عندما لا يكون بإمكاننا إحراز تقدم في المسائل الموضوعية المطروحة أمامنا.

واسمحوا لي أن أكرر، تسجيلاً لموقفنا، أنه لا يوجد توافق في الآراء من أجل تعيين منسق خاص معني بمسألة التوسيع.

وأخيراً، ينبغي للمؤتمر أن يواصل جهوده الرامية إلى التغلب على الجمود الحالي. وأولويتنا الأولى وقبل كل شيء هي إحراز تقدّم في أعمال المؤتمر يجعله يستأنف مهمته الأساسية، وهي التفاوض بشأن المعاهدات الدولية الملزمة قانوناً. إذ ينبغي ألا نبدأ في عملية التوسيع على أساس كل حالة على حدة إلا بعد اعتماد برنامج عمل وبدء مفاوضات حقيقية. وأملنا الصادق هو أن يحدث ذلك عاجلاً لا آجلاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير تركيا. وأعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد ليندل (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود بدايةً أن أعرب عن موافقتي على الملاحظات الأولية التي أدلت بها جنوب أفريقيا بخصوص احترام المرأة. وأتفق أيضاً مع المتكلمين الذين قالوا إن توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح مسألة نعتقد أنه ينبغي متابعتها بمزيد من الفعالية.

وقد انضمت السويد إلى البيان المتعلق بهذه المسألة والمقدم من المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة في الجمعية العامة في الخريف الماضي. أما فيما يتعلق بطريقة متابعة ذلك بالتحديد، فإننا، كما سمعنا من هولندا، منفتحون لقبول سبل مختلفة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل السويد. وأعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأن أشكر جميع الزملاء الذين أعربوا عن آرائهم. وسأحيد عن البيان الذي أعددته بشأن هذه المسألة مراعاةً لطبيعة هذا الحوار التفاعلي، الذي أمل أن يكون تفاعلياً وأن يكون حواراً فعلياً قدر الإمكان.

وقد غُرِضَت النقاط الأساسية التي كنتُ أودّ أن أعرضها، وبطريقة أفضل بكثير، في بيان المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة الذي تلاه بالنيابة عنا جميعاً نائب الممثل الدائم للجمهورية التشيكية. واستمعتُ أيضاً إلى بيانات مشجعة جداً أدلى بها عدد من الأعضاء في هذه الهيئة. وتوخياً للإيجاز، أود أن أطلعكم على ردّي على السؤال التالي: ما الغاية من الانضمام؟ ولماذا نبذل هذا الجهد من أجل الانضمام إلى هيئة يتهمها كثيرون بالجمود، وغالباً ما يُطعن في عملها بطريقة معوّقة؟

تعتقد البرتغال أن هذه الهيئة لا تزال تؤدي دوراً مفيداً جداً في منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الوقت الذي تنتشر فيه المسارات والخيارات البديلة - والمتناقضة أحياناً - نرى أن مؤتمر نزع السلاح سيستفيد كثيراً من إجراء مناقشة جادة وناجحة بشأن التوسيع. وفي هذا الصدد، سيدي الرئيس، من المؤكد أننا جميعاً المعنيين بعمل المؤتمر، سنتذكر عملكم بإعجاب وحماس كبيرين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل البرتغال، وبخاصةً على كلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل اليونان.

السيد مليكورتيس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن عظيم تقديرنا لكم شخصياً، سيدي الرئيس، وللمكسيك لقيادتك بشأن مسألة توسيع العضوية ولجميع الاتصالات وعمليات التنسيق التي اضطلعتم بها معنا في المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة. وهو أمر غير مسبوق ونقدره تقديراً جماً.

وتنص المادة ٢ من النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح على استعراض عضوية المؤتمر على فترات منتظمة، ولذا فإننا نرحب بمناقشة اليوم، وبخاصةً لأننا أعرق مراقب لدى المؤتمر. فأحدثهم ذكر أن مركزنا كمراقب دام ٢٠ عاماً، لكنه دام في الواقع ما يقرب من ٤٠ عاماً منذ عام ١٩٨٢، وعلى أية حال، فهو يتجاوز ٣٠ عاماً، إن شئنا الدقة.

ونحن نرى أنه لا يوجد سبب أو مبرر أخلاقي لإقصاء دول أعضاء في الأمم المتحدة من مناقشات نزع السلاح، وبخاصةً بالنظر إلى الطابع العالمي للأمم المتحدة. وفي الوقت الذي تتطلب فيه التحديات العالمية حلولاً جماعية من خلال الشراكات العالمية، فإن قصر المشاركة في المفاوضات بشأن قضايا نزع السلاح على ٦٥ بلداً فقط أمر يمثل مفارقة. وكذلك الأمر فيما يتعلق برهن موضوع توسيع العضوية بالمسائل الثنائية التي لا تمت قطعاً بأي صلة بموضوع المؤتمر.

وفي هذا الصدد، نكرر ندائنا الموجه إلى أعضاء المؤتمر أن يعينوا منسقاََ خاصاً معنياً بتوسيع العضوية دون المساس بالنتائج النهائية.

وقد أظهرت صياغة قرار اللجنة الأولى المتعلق بتقرير مؤتمر نزع السلاح أو التفاوض بشأنه في العام الماضي أن الوقت قد حان لمعالجة مسألة توسيع العضوية، وأن مواصلة موقف الرفض المتصلب - الذي تتمسك به، عليّ أن أقول، أقلية ضئيلة من الدول الأعضاء في المؤتمر، يفاقم سخط الدول التي لها مركز المراقب. ولا يساعد هذا الموقف أيضاً، في رأينا، على تعزيز شرعية هذه الهيئة ومصادقيتها.

وأخيراً، نود أن نشكر جميع أعضاء المؤتمر الذين أخذوا الكلمة لتأييد قضيتنا، ونعرب عن امتناننا للجمهورية التشيكية لدورها الريادي في تنسيق المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل اليونان، لا سيما على ملاحظاته الرقيقة الموجهة إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تأييد وفد بلدي الكامل للبيان الذي تقدمت به ممثلة جنوب أفريقيا فيما يتعلق بمعاملة النساء. فأني تعليقات تخط أو يبدو أنها تخط من دور المرأة هي تعليقات غير مقبولة.

وفيما يتعلق بمسألة توسيع العضوية، أود أن أكتفي بالقول إن الولايات المتحدة، إذا طرح اقتراح بشأن التوسيع - وبدون أي مساس بالقرار النهائي الذي يتخذه بلدي - ما زالت على استعداد لمناقشة توسيع مناسب ولكن محدود لعضوية مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الولايات المتحدة على ملاحظاته. وأعطي الكلمة الآن لسفير البرازيل.

السيد موتا بينتو كويلهو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود فقط أن أضم صوتي إلى العدد الكبير جدا من الأعضاء الحاضرين هنا الذين أشاروا إلى أهمية وضرة النظر في مسألة توسيع العضوية في مؤتمر نزع السلاح أو توسيع نطاقها. فهذه المسألة هامة. وتوخيا للاتساق مع أهداف هذه الهيئة ومقاصدها، ينبغي ألا نتجنب الدخول في مناقشات متعمقة وواسعة بشأن مسألة توسيع العضوية. وقد أدلت المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة وعدد من الوفود ببيانات هنا بشأن هذه المسألة، ونحن نضم صوتنا لنقول إن من باب اتساق المؤتمر أن يجري دراسة متعمقة، وإلى حد ما على وجه الاستعجال، في مسألة توسيع عضوية المؤتمر. ولذا، فإننا نرحب كثيراً بهذه الفرصة لتبادل الآراء ونصر على عدم حذف هذه المسألة من خطتنا الرئيسي الذي نتوخاه في المناقشات والاعتبارات هنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير البرازيل. وقد استنفدنا قائمة المتكلمين. وأرى أن الاتحاد الروسي يطلب أخذ الكلمة. وفي الوقت الحاضر، لكم الكلمة سعادة السفير.

السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن بصدد مناقشة مسألة هامة جدا تتعلق بتركيبة عضوية مؤتمر نزع السلاح. ولكن دعونا نُنعم النظر في هذه المسألة. ما هي التركيبة المثلى للمؤتمر؟ لقد قال بعض المتكلمين: دعونا نوسع عضويتنا لتشمل جميع أعضاء الأمم المتحدة. وهذه إحدى سبل المضي قدما. وقُدمت أيضا مقترحات تدعو إلى توسيع عضوية المؤتمر تدريجيا وتحديدًا على أساس كل حالة على حدة. وأكد العديد من المتكلمين ضرورة النظر بجديّة في هذه المسألة. وأنا أؤيد هذا النهج تأييدا كاملا. ولفت كثير من المتكلمين الانتباه إلى الفقرة ٢ من النظام الداخلي التي تنص على أن يجري استعراض العضوية على فترات منتظمة. ولكن أود، أيها الزملاء الموقرون، أن أوجه انتباهكم إلى أن استعراض العضوية لا يعني، في الواقع، توسيعها تلقائيا. فعندما يزعم زملاء أن توسيع العضوية وجلب أعضاء جدد يمكن أن يؤدي إلى إخراج المؤتمر من حالته الراهنة الصعبة، فإن هذا مجرد افتراض لا يمكن إثباته إلا عمليا. ومع ذلك، أود، بالأحرى، أن عرض هذه الحجة على نحو مختلف. من الغريب للغاية أن موجتي توسيع العضوية في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٩ تزامنتا مع وقوع الأنشطة الفنية للمؤتمر في أزمة عميقة لم نتمكن من الخروج منها حتى يومنا هذا. وأكرر، ربما كان ذلك مجرد مصادفة غريبة، لأنني ألاحظ خلافات في القاعة، ولكن تظل الحقيقة حقيقة ولا يمكن إنكارها.

ونحن على استعداد للدخول في مناقشة بناءً بشأن هذه المسألة، على أساس أنه سيجري حوار جاد سيتضمن كل عامل، دون استثناء، من العوامل التي قد تؤثر على أي قرار محتمل في هذا الصدد. وبطبيعة الحال، يجب ألا ننسى أن المفاوضات تظل أولوية من أولويات مؤتمر نزع السلاح؛ وأتفق تماما بشأن هذه المسألة مع الرئيس الحالي للمؤتمر، سفير المكسيك، السيد لوموناكو. وأعتقد أننا ينبغي ألا نكرس بالتأكيد اهتماما بهذه المسألة أكبر من مهمتنا الأساسية المتمثلة في معالجة الأوضاع المعقدة الحالية.

وأبيح لنفسي الإدلاء بتعليق آخر موجز. فبالأمس، عرضت الرئاسة المكسيكية مشروع قرار بشأن إنشاء فريق عامل معني بأساليب العمل. ولكن، عندما قمنا بإجراء تقييمنا الأولي، ألفينا أنفسنا نتساءل عن مدى صلة أساليب العمل في الواقع بمداولاتنا. وكما ترون، عندما تقدم قرارات أو مبادرات جديدة، فإنها عادة ما يسبقها نظر واسع النطاق في البارامترات أو طرائق مناقشاتنا بشأن الموضوع المعني. وعموما، تتضمن هذه القرارات أو المبادرات بعض ما يغذي الفكر، إذا جاز التعبير، مع قائمة وخيارات، وما إلى ذلك. لماذا أقول هذا؟ أقول هذا لأنني أتساءل ألا ينبغي لنا أن ننظر في مسألة عضوية المؤتمر كجزء من مجموعة كاملة من المسائل الأخرى المتصلة بأساليب العمل؟ ليس لدي إجابة قاطعة على هذا السؤال، ولكنه يبدو منطقيا جدا، فيما أعتقد؛ وقد ناقشناه بشكل غير رسمي مع عدد من الوفود الأخرى. لم لا؟ سيكون من الممكن جدا بالنسبة لنا أن نفعل ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الاتحاد الروسي على بيانه. وأعطى الكلمة الآن لممثل السنغال.

السيد باتيلي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أردت أن آخذ الكلمة هذا الصباح فقط لأبدي ملاحظة بشأن مسألة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. فقد شدد عدد من المتكلمين على أحكام المادة ٢ من النظام الداخلي التي تشير إلى استعراض العضوية على فترات منتظمة، ولكن، كما قال زميلي من الاتحاد الروسي لا يعني هذا بالضرورة توسيعها: إذ يمكن أن يعني أيضا تقليصها. وشخصيا، أود أن أتكلم عن توسيع العضوية في سياق المادة ١. لماذا المادة ١؟ لأنها تنص على ما يلي: "مؤتمر نزع السلاح ... هو محفل للتفاوض بشأن نزع السلاح عضويته مفتوحة أمام الدول الحائزة لأسلحة نووية إضافة إلى ٦٠ دولة أخرى". والتقييد يؤثر على الدول الستين الأخرى أكبر بكثير مما يؤثر على الدول الحائزة للأسلحة النووية. وما أعنيه بذلك هو أن أي دولة غير عضو في المؤتمر تمتلك أسلحة نووية في المستقبل سوف تصبح تلقائيا عضوا في المؤتمر. وبذلك سيحدث توسيع للعضوية. ولكن ليس هذا هو ما أقصده. فما يقلقني أكثر هو أنه عندما يناقش المؤتمر مبدأ غالبا ما تعلن الدول تأييدها له. وتنشأ الصعوبات عندما يتعلق الأمر بالتنفيذ، وهذا هو ما حدث بالأمس، عندما اتفق على إشراك المجتمع المدني في أعمال مؤتمر نزع السلاح. ولهذا السبب يأمل الوفد السنغالي ألا يستمر نشوء هذا الوضع، لا سيما فيما يتعلق بهذه المسألة المتصلة بانفتاح المؤتمر أو توسيعه. ولذا، فإن السنغال تؤيد الاقتراح الذي قدمته جنوب أفريقيا والذي يدعو إلى تعيين منسق خاص معني بتوسيع العضوية، في أقرب وقت ممكن، حتى يتسنى للمؤتمر اتخاذ قرار سريع بشأن هذه المسألة وإيلاء كل الاهتمام اللازم لها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل السنغال، والآن أعطي الكلمة لممثلة الفلبين.

السيدة ديلاكروز (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للجهود التي تبذلونها وابداعكم في السعي إلى المضي قدما بأعمال مؤتمر نزع السلاح. ونشكر أيضا المجموعات وأعضاء المؤتمر الذين أعربوا عن تأييدهم النظر في توسيع عضوية المؤتمر. فأعضاء المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة دعوا باستمرار إلى تعيين منسق خاص معني بمسألة توسيع عضوية المؤتمر، التي جرت آخر عملية منها في عام ٢٠٠١. وتؤكد الفلبين أنها تأمل ببساطة أن تبدأ المناقشة بشأن توسيع عضوية المؤتمر وليس التحيز أو الضغط من أجل التوصل إلى نتيجة معينة. وتشكر الفلبين الرئاسة المكسيكية على جهودها الرامية إلى النهوض بقضية الدول التي لها مركز المراقب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة الفلبين. وأعطى الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد خليف (الجزائر): لم يطلب الوفد الجزائري الكلمة لكي يتخذ موقفا بشأن هذا الموضوع لأن موقفنا العام يؤيد ديمقراطية النظام الدولي عموما، وليس مؤتمر نزع السلاح فحسب. وإنما أود ببساطة أن أطرح سؤالا، لأن العديد من الأصوات تدعو إلى تعيين منسق خاص أو ميسر للإشراف على مناقشات المؤتمر بشأن توسيع عضويته، ولدي تعليق في هذا الصدد: لن يتسنى تعيين هذا المنسق إلا إذا كان هناك توافق آراء ضمني بين الأعضاء في المؤتمر يؤيد مبدأ

توسيع عضوية المؤتمر. وإذا كان هناك هذا التوافق في الآراء، فإن تعيين ميسر أو منسق بشأن هذه المسألة يمكن أن يفيد المناقشات بشأن الدول التي قد تصبح أعضاء في المؤتمر مستقبلاً. إما إذا كان هذا التوافق في الآراء، وهذا الموقف الأساسي، ينقصنا، فلن يحقق تعيين الميسر أي فوائد كبيرة. وسوف تجرى المناقشات فعلاً ولكننا لا نعرف ما إذا كانت هذه النتائج سوف تؤتي ثمارها أم لا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر على تعليقاته. وأنا لا أشاطره بالضرورة الرأي القائل بأنه ينبغي لنا استباق أي نتائج قبل بدء أي عملية. فالعمليات هدفها هو تحقيق نتائج، وإذا كانت هناك عملية فينبغي أن تكون النتائج هي أي شيء تفقدنا إليه العملية بدلاً من محاولة التخمين المسبق للنتائج التي ستتحقق. بيد أن هذا يشير أكثر إلى الممارسة العامة.

هل ثمة طلبات أخرى لأخذ الكلمة؟ لا أرى أحداً يطلبها.

قبل أن ألخص، اسمحوا لي أن أطلعكم على وجهة نظر وفد بلدي بشأن هذه المسألة، وسأتوخى الإيجاز الشديد. ثم سأحاول تلخيص مناقشة اليوم.

نحن نعتقد أن أسلحة الدمار الشامل وما يترتب عليها من آثار على الإنسانية تمثل الشاغل الذي يورق المجتمع الدولي بأسره، وذلك بسبب طبيعتها الخاصة وهي: الدمار الشامل. لذا، ينبغي أن يدلي المجتمع الدولي قاطبة بدلوه في كيفية التعامل مع أسلحة الدمار الشامل.

وأنتقل الآن إلى تلخيص مناقشة اليوم، وأود، أولاً وقبل كل شيء أن أشكر جميع الذين تكلموا وشاركوا في هذه المناقشة وجميع الحاضرين الذين أنصتوا لها. فالיום، تكلمت هذه القاعة - ليس بالإجماع، ولكن بقوة - تأييداً لتناول المؤتمر في عام ٢٠١٥ مسألة توسيع العضوية. واعتبر معظمكم أن الوقت حان للوفاء بالأحكام الواردة في المادة ٢ من النظام الداخلي. واستمعنا أيضاً إلى العديد من النداءات الموجهة إلينا لاتخاذ إجراءات عاجلة والحرص على تعيين منسق خاص معني بتوسيع العضوية في المؤتمر. وأرى أن من واجبي الاستجابة لتلك النداءات وإعطاء دفعة أخيرة، لنرى ما إذا كان بوسعنا تعيين منسق خاص معني بتوسيع العضوية في المؤتمر.

وبهذا نختم أعمالنا لهذا اليوم. وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الجمعة، ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠. وكما ذكر بالأمس، أعزم مواصلة الجهود الرامية إلى اعتماد قرارات بشأن مشاركة المجتمع المدني وإنشاء فريق عامل لاستعراض أساليب عمل المؤتمر، ونتيجة لمناقشات اليوم، سننظر فيما إذا كان بوسعنا أن نشرع في تعيين منسق خاص معني بتوسيع عضوية المؤتمر. وبما أن هذه الجلسة ستكون آخر جلسة برئاسة المكسيك، فإنني أغتنم هذه الفرصة لألخص الجهود التي بذلها المؤتمر خلال هذه الفترة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥